نظرات في كتاب مفردة نافع لابن شريح
بعناية د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي
وذ. حازم محمد سلام

ذ. سمير بلعشية
.....

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد صدر كتاب مفردة نافع للإمام أبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني الإشبيلي (ت476هـ) عن مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرائية المتخصصة سنة 1432هـ - 2011م بتحقيق الباحثين: سمير بلعشية و محمد نافع (دار أبي رقراق للطباعة والنشر)، وفي السنة نفسها صدر الكتاب مرة ثانية عن جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم بعنوان: رسالتان في قراءة الإمام نافع؛ الأولى: رواية ورش عن نافع، والثانية: تجريد الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع بتحقيق د. عطية بن أحمد بن محمد الوهيبي، وبعد ثلاث سنوات صدر الكتاب مرة ثالثة عن دار ابن حزم بتحقيق الباحث حازم محمد سلام (شهادة التخصص في علوم القرآن من الأزهر الشريف) بعنوان: الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع المسمى اختصارا: مفردة نافع.

وبعد قراءتي للكتاب في طبعتيه؛ طبعة د. عطية الوهيبي، وطبعة الباحث حازم محمد سلام اجتمعت لدي طائفة من الملحوظات العلمية بخصوص هذين العملين، لتنتظم في هذا المقال، وهي ملحوظات تنظر في غالبها إلى النص المحقق فيما لحقه من غبن أو خلل.. على أن خلالها تنضح أحيانا بأشياء تنتمي إلى قسم الدراسة .

وبالرغم من أن الكتاب جِرمُه صغير إلا أن المحقّقَين قد وقع لهما سهو وخطأ في كثير من الأحيان، وهو ما يمكن حصر تجلياته في: السقط، والزيادة، والتصرف في النص دون التنبيه على ذلك، على أن طبعة ابن حزم قد لحقها من الخطإ التقني ما ألحق التحريف بكثير من الآيات في الكتاب.

وفيما يلي تفاصيل هذه الملحوظات، أفرد بالمتابعة من خلالها طبعة د. عطية الوهيبي أولا، وأثني بطبعة الباحث حازم محمد سلام، وقد جرى عرض هذه الملاحظات -

موثقة - بحسب ورودها في الكتاب، والله الموفق للصواب.

متابعة طبعة د. عطية الوهيبي

بالنسبة لطبعة د. عطية الوهيبي فقد صدرت كما أسلفت سنة 1432هـ - 2011م ولم أطلع على الكتاب إلا بعد سنتين من صدوره تقريبا، وقد أثقل المحقق هوامش الكتاب بما هو معروف لدى أهل الاختصاص، وإليكم الملاحظات على الكتاب:

ص33 سطر3 من الأخير: «**روش**». صوابه: «**ورش**».

ص41 سطر4: «وفيه كلام على أحكام ترقيق **اللامات** وتفخيمها». صواب العبارة: «وفيه كلام على أحكام ترقيق **الراءات** وتفخيمها».

ص44 هامش (2): «هناك كلمات لم أهتد إلى قراءتها على الوجه الصحيح». وهذه الكلمات هي: «وَخَمْسَةُ الْكَهْفِ ثُمَّ ازْدَادَ ﴿إِن تَرَنِ﴾».

ص51 سطر5: «**وتوارد** نعمائه». قال في الهامش: «رسمت «ترادو». والصواب ما أثبتناه». وصواب العبارة: «**وترادف** نعمائه».

ص51 ص8: «**المنتجبين**». صوابه: «**المنتخبين**».

ص51 السطر الأخير: «أني ذكرت». في المخطوط: «أني ما ذكرت» بزيادة «ما». ولم ينبه المحقق على تصرفه في الهامش.

ص53 سطر3: «وقرأ ورش على أبي الحسن». كلمة «على» زيادة من المحقق، فكان ينبغي أن يجعلها بين معقوفتين «[على]» كما ذكر في بيان منهج التحقيق: ص45 (4).

ص56 سطر6: «ومتى ابتدأ بأول سورة». أسقط المحقق كلمة «القارئ» من النص، وصواب العبارة: «ومتى ابتدأ **القارئ** بأول سورة».

ص56 السطر الأخير: «في كل موضع **ابتداء**». صواب العبارة: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص57 سطر5: «وإن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها **وسهلها**». صواب العبارة بالعطف بـ«أو» بدل الواو: «وإن ألقى حركة الهمزة على الساكن قبلها **أو** سهلها».

ص60 سطر1: «وتفرد بمد ألف الوصل **في الابتداء** بها». صواب العبارة: «وتفرد بمد ألف الوصل **متى ابتدأ** بها».

ص60 سطر3: «إذا انفتح ما قبلهما **وجاء** بعدهما». صواب العبارة: «إذا انفتح ما قبلهما **وكانت** بعدهما».

ص60 السطر الأخير: ﴿شَيْـًٔا﴾. صوابه: ﴿شَيْءٍ﴾.

ص63 سطر1: ﴿يُوتِرُوكَ﴾. صوابه: ﴿يُومَرُونَ﴾.

ص63 سطر5: ﴿مَأْوِيهُ﴾. صوابه: ﴿فَأْوَاهُ﴾.

ص63 سطر6: «وكل همزة وقعت موضع العين». أسقط المحقق كلمة «ساكنة» وصواب العبارة: «وكل همزة **ساكنة** وقعت موضع العين».

ص63 السطر الأخير: «و﴿ٱلۡبَأۡسِ﴾ ﴿وَرِءۡيٗا﴾». أسقط المحقق مثالا وهو: ﴿ٱلرَّأۡسُ﴾، وصواب العبارة: «و﴿ٱلۡبَأۡسِ﴾ و﴿ٱلرَّأۡسُ﴾ ﴿وَرِءۡيٗا﴾».

ص66 سطر1: «وأما ﴿ءَامَنتُم﴾ في الأعراف». ينبغي أن تضبط كلمة ﴿ءَامَنتُم﴾ على الاستفهام، وصواب العبارة: «وأما ﴿ءَٰامَنتُم﴾ في الأعراف».

ص69 سطر3: «قوله تعالى ﴿رِدۡءٗا﴾ في [**القصص**:34]». جعل المحقق كلمة [القصص] بين معقوفين مُوهما أنها من زياداته على النص المحقق، والصواب إخراج هذه الكلمة من بين المعقوفين هكذا: «قوله تعالى ﴿رِدۡءٗا﴾ في **القصص** [34]».

ص69 سطر8: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ﴾. صواب العبارة: ﴿تَعَالَوۡاْ ٱتۡلُ﴾.

ص70 سطر1: «**فبعضهم** نقل **وبعضهم** ترك». صواب العبارة: «**فبعضٌ** نقل **وبعضٌ** ترك».

ص70 سطر6: «**اعلم** أن». صواب العبارة: «**واعلم** أن» بزيادة الواو.

ص71 سطر5: «بالتفخيم **وبالترقيق**». صواب العبارة: «بالتفخيم **والترقيق**» دون الباء.

ص71 هامش (1): ﴿مَطۡلِعَ﴾. ينبغي ضبط هذه الكلمة بفتح اللام حتى يصح التمثيل بها: ﴿مَطۡلَعِ﴾.

ص72 سطر1: «إذا حال بين الصاد واللام ألف». كلمة «واللام» غير موجودة في المخطوط، فكان ينبغي وضعها بين معقوفين: «إذا حال بين الصاد [**واللام**] ألف».

ص72 سطر3: «**فإذا** كانت اللام مضمومة». صواب العبارة: «**فإن** كانت اللام مضمومة».

ص73 السطر الأخير: «**نحو**: ﴿أَنۡ يُّوصَلَ﴾». كلمة «نحو» غير موجودة في المخطوط، فكان ينبغي وضعها بين معقوفين: «[**نحو**]: ﴿أَنۡ يُّوصَلَ﴾».

ص73 هامش (2): «ولا يقرأ إلا **بالتفخيم** من طريق الشاطبية والطيبة». قالها في شأن اللام الواقعة بين خاء وطاء، أو خاء وصاد، أو تاء وطاء، أو غين وظاء. والصواب: «ولا يقرأ إلا **بالترقيق** من طريق الشاطبية والطيبة».

ص74 سطر1: «إذا انكسرت **وانكسر** ما قبلها». صواب العبارة: «إذا انكسرت **أو انكسر** ما قبلها» بالعطف بـ«أو» حتى تصح العبارة.

ص75 سطر2: «**واعلم** أن ورشا». صواب العبارة بدون واو: «اعلم أن ورشا» كما في المخطوط.

ص76 سطر2: «**إذا** كنت». في المخطوط: «**إذ** كنت». فينبغي أن ينبه على ذلك في الهامش.

ص76 سطر3: «وإذا كنت أقف عليها بالروم». في المخطوط: «وإذا كنت أقف بالروم». فينبغي أن يجعل كلمة [عليها] بين معقوفتين، إلا أن العبارة مستقيمة دون هذه الزيادة، فيستحسن الاستغناء عنها.

ص76 سطر7: «**و**﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾». الواو غير موجودة في المخطوط، فينبغي أن تجعل بين معقوفين: «[و] ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ﴾».

ص76 سطر10: «وقد **وُقف** له على هذا الفصل كله بالترقيق كالوصل». زاد المحقق كلمة «وُقف» ولم ينبه على ذلك، كما أنه أسقط كلمة «قوم»، وصواب العبارة هكذا: «وقد [**وَقف**] له **قومٌ** على هذا الفصل كله بالترقيق كالوصل».

ص76 السطر ما قبل الأخير: «وقرأ الراء المضمومة إذا كانت قبلها فتحة أو ضمة مفخمة نحو: ﴿بَلَ أَكْثَرُهُمْ﴾ و﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾ و﴿إِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾». المتأمل للأمثلة يظهر له أن كلمة ﴿مَكْرُهُمْ﴾ مقحمة هنا؛ لأن الراء مضمومة وغير مسبوقة بفتح ولا بضم بل بساكن، وقد ذكر المثال في موضعه ص77 – تحقيق الوهيبي – عند قول المؤلف: «فإن انفتح ما قبل الساكن فخَّم نحو: ﴿إِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾». فكان ينبغي أن ينبَّه على ذلك في الهامش.

ص77 سطر11: ﴿لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾. وقال في الهامش (3): «في نسخة التحقيق: «فهو خير الرازقين»، وما أثبتناه من المصحف الشريف» والذي يظهر أن ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ هو الثابت في المخطوط.

ص79 سطر2: ﴿وَأَسِيراً﴾. صوابه: «و﴿سَيْرَاً﴾».

ص80 سطر2: «﴿بِرَارَاً﴾ **أو**﴿ضِرَارَاً﴾ **أو**﴿ٱلْبِرَارْ﴾» وقال في الهامش (1): «في نسخة التحقيق: فرار أو ضرار». جعل المحقق ألف التنوين ألفا لـ«أو»، وصواب العبارة: «﴿بِرَارَاً﴾ و﴿ضِرَارَاً﴾ و﴿ٱلْبِرَارْ﴾». بالعطف بالواو بدل «أو»، وكلمة ﴿ٱلْبِرَارْ﴾ كتبت في المخطوط بالقاف، فينبغي التنبيه على ذلك في الهامش.

ص80 سطر5: «وخالف أصله في ﴿إِرَمَ﴾». الصواب أن تجعل «في» بين معقوفين؛ لأنها غير موجودة في المخطوط: «وخالف أصله [في] ﴿إِرَمَ﴾».

ص82 سطر1: «[الفرقان: 54]». صوابه: «الفرقان [54]». ينبغي أن يزال المعقوفان حول كلمة «الفرقان» لأنها من كلام المصنف، وليست من الزيادات.

ص84 سطر1: «فإن كانت الكسرة التي قبل الراء في ألف الوصل فخم». أسقط المؤلف كلمة «الساكنة»، وصواب العبارة: «فإن كانت الكسرة التي قبل الراء **الساكنة** في ألف الوصل فخم».

ص84 سطر9: «و﴿أَدْرِيكُم﴾ و﴿التَّوْرِيَةَ﴾». أسقط المؤلف مثالا، والصواب: «﴿أَدْرِيكُم﴾ و﴿مُجْرِيهَا﴾ و﴿التَّوْرِيَةَ﴾».

ص85 سطر3: «**فإذا** وقف وقف». صواب العبارة: «**فإن** وقف وقف».

ص85 سطر10: «و﴿جَبَّارِينَ﴾ **أو** ﴿جَبَّارٍ﴾». صواب العبارة بالعطف بالواو وليس بـ«أو»: «و﴿جَبَّارِينَ﴾ **و**﴿جَبَّارٍ﴾».

ص86 سطر1: «و﴿أَشْعَارِهَآ﴾ و﴿ٱلأَبْرَارِ﴾». في المخطوط: «وأشعار وأبرار» وقد تقدم التمثيل بـ«أبرار» معرفة» فلعل المقصود كلمة أخرى مثل: ﴿أَوْبَارِهَا﴾، والله أعلم.

ص86 سطر8: نحو: «﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾». كلمة ﴿ٱلْقَمَرَ﴾ ساقطة من المخطوط، فينبغي وضعها بين معقوفين: «﴿رَءَا [ٱلْقَمَرَ]﴾».

ص87 سطر8: «واختار الحذاقُ من أهل القراءات لجميع القراء بالروم والإشمام». أسقط المحقق كلمة «الوقف» وصواب العبارة: «واختار الحذاقُ من أهل القراءات **الوقفَ** لجميع القراء بالروم والإشمام».

ص88 سطر1: «وهو ضم الشفتين من غير صوت». في المخطوط: «وهو ضم الشفتين بغير صوت من غير صوت». فكان ينبغي التنبيه على تصرف المحقق في الهامش.

ص88 سطر2: «**وأما إن** كانت الكلمة». صواب العبارة: «**فإن** كانت الكلمة».

ص88 سطر3: «هاء التأنيث التي تنقلب في **الكلام**». صوابه: «هاء التأنيث التي تنقلب في **الإدراج**».

ص88 سطر2: «**وأما إن** كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة منونة فلا اختلاف أن الوقف عليها بالألف إلا أن يكون آخرها هاء التأنيث التي تنقلب في **الكلام** تاء، فلا اختلاف أنها تسكن في الوقف. فإن كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة **غير منونة أو منونة** نحو: ﴿نِّعْمَةً﴾ و﴿رَحْمَةً﴾ و﴿جَنَّةً﴾ أو مفتوحة فلا روم ولا إشمام **فيهن**». وقال في هامش (4): «ويحتاج النص السابق إلى مزيد تدبر وتأمل». وحاولنا إصلاح النص في طبعتنا بما يستقيم به الكلام، فكان كالتالي: «**فإن** كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة منونة فلا اختلاف أن الوقف عليها بالألف، إلا أن يكون آخرها هاء التأنيث التي تنقلب في **الإدراج** تاء، فلا اختلاف أنها تسكن في الوقف **نحو**: ﴿نِّعْمَةً﴾ و﴿رَحْمَةً﴾ و﴿جَنَّةً﴾. فإن كانت الكلمة الموقوف عليها منصوبة **غير منونة أو مفتوحة** فلا روم ولا إشمام **فيها**».

ص89 سطر1: «وميم الجمع». صواب العبارة: «وميم الجميع».

ص89 سطر6: «﴿مِنْهُ﴾ و﴿بِرَسُولِهِۦ﴾ و﴿فَدْرِهِۦ﴾». الثابت في المخطوط هو: «﴿فِيهِ﴾ و﴿رُسُلِهِۦ﴾ و﴿خُذُوهُ﴾».

ص90 سطر2: «اعلم أن النون الساكنة والتنوين». في المخطوط: «اعلم أن النون **أصل**

الساكنة والتنوين» بزيادة كلمة «أصل» ولم يشر المحقق إلى تصرفه في الهامش.

ص90 سطر5: «**مما**». الأحسن أن تكتب هذه الكلمة مقطوعة ﴿مِن مَّا﴾ كما في المخطوط حتى يحسُن التمثيل بها للنون الساكنة المدغمة في الميم.

ص90 سطر 6: «فحرفان **منهما**». رسم الكلمة في المخطوط قريب من لفظ «منهما» لكن الضمير يرجع إلى الحروف الستة «يرملون»، فصواب العبارة: «فحرفان **منها**».

ص90 السطر الأخير: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء «يومن» يدغمان **فيهما** بغنة». كذا في المخطوط، وصواب العبارة: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء «يومن» يدغمان **فيها**»؛ لأن معنى الكلام: يدغمان، أي: النون الساكنة والتنوين، «فيها» أي في الحروف الأربعة الباقية، وهي حروف «يومن».

ص91 سطر3: «اتصلت النون بالباء في كلمة أو انفصلت **عنهما**». وصواب العبارة كما هو ثابت في المخطوط: «اتصلت النون بالباء في كلمة أو انفصلت **عنها**»؛ لأن المعنى: اتصلت، أي: النون، أو انفصلت عنها، أي: انفصلت عن الباء.

ص91 هامش (3): لم يذكر المحقق حرف **الكاف** ضمن حروف الإخفاء.

ص92 سطر5: «و﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ ﴿إِذْ صَرَفْنَآ﴾». أسقط المحقق حرف الواو بين المثالين، وصواب العبارة: «و﴿إِذْ سَمِعْتُمُوهُ﴾ و﴿إِذْ صَرَفْنَآ﴾».

ص93 سطر3: «وأدغمها في الظاء حيث **وقعت**». صوابه: «وأدغمها في الظاء حيث **وقع**».

ص94 سطر5: ﴿إِتَّخَذتَّ﴾. صوابه: ﴿لَتَّخَذتَّ﴾.

ص94 سطر8: «في آخر [البقرة 283]». صوابه: «في آخر البقرة [283]»، وقد تقدم نظيره.

ص94 سطر9: «[في هود: 42]». صوابه: «في هود [42]».

ص97 سطر4: «وفي القمر ﴿ٱلدَّاعِۦ﴾ و﴿نُذُرِۦ﴾». صواب العبارة: «وفي القمر ﴿ٱلدَّاعِۦ﴾ و﴿الدَّاعِۦ﴾ و﴿نُذُرِۦ﴾»؛ لأن كلمة ﴿الدَّاعِۦ﴾ تكررت مرتين في سورة القمر، وهي مكررة كذلك في المخطوط.

ص101 سطر5: «وأصحابه **المنتجبين**». صوابه: «وأصحابه **المنتخبين**».

ص102 سطر1: «الحسن بن محمد بن الحباب **البزار**». صوابه: «الحسن بن محمد بن الحباب **البزاز**» كما في المخطوط وكما في النشر1/ 99.

ص103 سطر4: «في كل موضع **ابتداء**». صوابه: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص103 سطر6: «**فإنه** لا يمد حروف المد». صوابه: «**وأنه** لا يمد حروف المد»، بالعطف بالواو وبذلك يستقيم المعنى.

ص103 سطر7: «بعد الهمزة **ما** ذكرت أن ورشا». صوابه: «بعد الهمزة **مما** ذكرت أن ورشا».

ص103 سطر12: «وشبهه بل **سكنه**». وقال في هامش (3): «الذي يؤيده السياق: بل قصره». والصواب كما في المخطوط: «بل **يمكنه**»، والمعنى: يقصره.

ص104 سطر 1: «مما قبل الياء والواو فيه **مفتوح**». صوابه: «مما قبل الياء والواو فيه **فتحة**».

ص104 سطر2: «**فإن** لفظه بذلك كله». صوابه: «**بل** لفظه بذلك كله».

ص108 سطر4: «وفي ﴿أَيِنَّكُمْ﴾». صوابه: «وفي ﴿أَيِنَّا﴾ و﴿أَيِنَّكُمْ﴾» أسقط المحقق مثالا.

ص109 سطر1: ﴿أَشْهِدُوا﴾. الأحسن أن تضبط هذه الكلمة وفق مذهب المؤلف بدون إدخال: ﴿أَشْهِدُوا﴾.

ص110 سطر2: «وقرأ **المتفقين** بالكسر». صوابه: «وقرأ **المتفقتين** بالكسر».

ص110 السطر الأخير: «وقرأ **المتفقين** بالضم». صوابه: «وقرأ **المتفقتين** بالضم».

ص111 سطر4: «**الموقوف** عليها». صوابه: «**الموقف** عليها».

ص111 سطر7: «كان تنوينا **ولام معرفة**». صوابه: «كان تنوينا **أو لام المعرفة**» بالعطف بـ«أو» بدل الواو.

ص111 سطر7: «مما كان ورش ينقل **الحركة إليه**». صوابه: «مما كان ورش ينقل **إليه الحركة**».

ص112 هامش(3): قال المحقق: «لم يذكر المؤلف وجه صلة ميم الجمع». قلت: ولماذا يذكره؟! المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحكي مذهبه، فلا يلزم بمذهب غيره، وقد قال ابن الجزري في النشر 1/ 273: «واختلف عن قالون، فقطع له بالإسكان صاحب الكافي».

ص113 السطر الأخير: «وكان يفتح جميع ما ذكرت أن ورشا يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة، فإنه أمال الوحدة». وقال في الهامش ص114 (1): كذا في نسخة التحقيق. ولعل الأشبه بالصواب: «يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة ما عدا كلمتين، فإنه أمال واحدة ..». وغريب تعليقه هذا، فإن الثابت في المخطوط هو: «فإنه يقرؤه بين اللفظين أو بالإمالة **إلا كلمتين**، فإنه أمال **الواحدة**».

ص116 سطر7: «وقالون يظهرها باختلاف **عنه** وعن ورش». صوابه: «وقالون يظهرها باختلاف عن ورش»؛ لأن الخلاف عن ورش دون قالون، وهذا هو الثابت في المخطوط.

ص116 السطر الأخير: وقع للمحقق انتقال نظر فأسقط سطرا بعد قول المصنف: «قالون يدغم الباء في الميم في الموضعين جميعا، وورش يظهرها»، وما أسقطه المحقق هو: «ومنها ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ قالون يدغم الثاء في الذال وورش يظهرها».

ص116 هامش (5): قال المحقق: «ورش له الإظهار قولا واحدا .. وقرأ به الإمام الداني على ابن غلبون ..». وذكر بعض مصادر القراءات، لكنه لم يذكر كتابا من كتب أبي عمرو الداني، فكان الأولى أن يوثق هذه المسألة من كتاب جامع البيان لأبي عمرو حيث ذكر الداني قراءته بهذا الوجه على ابن غلبون.

ص118 السطر الأخير: «﴿فَأَلْفِهِ إِلَيْهِمْ﴾، ﴿نُؤْتِهِ﴾». أسقط المحقق حرف الواو بين المثالين: «﴿فَأَلْفِهِ إِلَيْهِمْ﴾، و﴿نُؤْتِهِ﴾».

ص122 السطر الأخير: و«﴿أَنْ يُؤْتَيِٰٓ﴾». صواب الكلمة أن تجعل بين معقوفين؛ لأنها من زيادات المحقق: [و﴿أَنْ يُؤْتَيِٰٓ﴾].

ص123 سطر3: «وقد روي عن قالون أنه يثبتها في الوقف». صوابه: «وقد روي عن قالون أنه يثبت هذه في الوقف».

متابعة طبعة الباحث حازم محمد سلام

بالنسبة لطبعة دار ابن حزم فقد صدرت متأخرة، وقد ذكر محقق الكتاب أنه اطلع على طبعتنا، فقال في ص 60 من الكتاب هامش(1): «علمت بعد انتهائي من التحقيق أن الكتاب قد طبع في المغرب بمركز الإمام أبي عمرو الداني، تحقيق الأستاذين: سمير بلعشية ومحمد نافع، فتلمست الحصول عليه، حتى يسر الله لي ذلك على يد الدكتور مهدي دهيم - جزاه الله خيرا - ووجدت أن المطبوع قد اعتمد على نسخة واحدة هي نسخة الأصل عندي». وقال بعد ذلك في ص66: «أما النسخة المطبوعة، فبعد الاطلاع عليها سريعا وجدت أن المحققين قد بذلا جهدا طيبا، إلا أن هذا الجهد وجدته قد اقتصر في النص المحقق - تقريبا - على نسخ المخطوط وتخريج الآيات، فلم أجد تتبعا لطريق المؤلف من أجل إثبات صحة الطريق الذي التزمه المؤلف من عدمه، وهو الأصل في تحقيق أي طريق أو قراءة، كما أنهما اعتمدا نسخة خطية واحدة في إخراج العمل، والنسخة الأخرى - كما أشرت سالفا - بها زيادات كثيرة». كذا قال - وفقه الله -، ولي ملاحظات على كلامه.

الأمر الأول هو أنه تلمس الحصول على الكتاب، وبعد الحصول عليه اطلع عليه سريعا، فلا أدري لماذا السرعة في هذا الأمر، ففي مثل هذه الحالة ينبغي على المحقق أن يتمهل، ويتريث، وينظر هل سيضيف الجديد إلى التحقيق القديم أم لا، وبعد قراءتي لطبعة المحقق حازم قراءة متأنية تبين لي أن الاطلاع لم يكن سريعا، وأن المحقق استفاد كثيرا من تعليقاتنا، ومن الدراسة التي قدمنا بها للكتاب، بل إنه تبعنا في بعض ما أخطأنا فيه، ولن أطيل أكثر في هذه المسألة.

الأمر الثاني هو أنه ذكر أنه لم يجد تتبعا لطريق المؤلف من أجل إثبات صحة الطريق الذي التزمه المؤلف من عدمه، وهو الأصل في تحقيق أي طريق أو قراءة ..

نحن في هذا التحقيق حاولنا أن نخرج الكتاب كما أراده مؤلفه، أو قريبا من ذلك، وهذا هو الأصل في تحقيق المخطوطات، أما بالنسبة لتحقيق طريق المؤلف فيمكن أن يكون مكانه قسم الدراسة، على أن المؤلف وإن ذكر إسناده في هذه القراءة، فلا يعني ذلك أنه سيلتزم بما قرأ به من الطريق المذكورة، فقد يذكر ما قرأ به على شيوخ آخرين، وهذا هو الحاصل في هذا الكتاب، فإنه يذكر كثيرا هذه العبارة: «وقد قرأت على بعض شيوخي».

الأمر الثالث هو أنه ذكر أننا اعتمدنا نسخة خطية واحدة في إخراج العمل، والنسخة الأخرى التي اعتمدها بها زيادات كثيرة.

وأقول: هذه الزيادات الكثيرة التي ذكر المحقق - وفقه الله - يمكن أن تصنف إلى ثلاثة أقسام:

الأول: زيادات في بعض الأمثلة، أو في بعض العبارات غير أنها لا تغير شيئا مما هو ثابت في النسخة الأصل.

الثاني: زيادات أفسدت المعنى.

الثالث: زيادات مهمة أصلحت النقص الموجود في النسخة الأصل، وهي لا تتعدى اثنتين، وقد تنبهنا لها - ولله الحمد - وأثبتناها في الهامش، ولم ينبه المحقق على ذلك مع كثرة ما ينبه على ما في طبعتنا، أما الزيادة الأولى فهي: [وهذه إحدى الياءين اللتين لم يزدهما ورش] وقد قلنا في الهامش في طبعتنا ص162 هامش(3): «وهذه هي الكلمة الأولى المختلف فيها بين ورش وقالون، ولم ينبه في الأصل على ذلك، فلعله سقط من الناسخ». والزيادة الثانية هي [﴿يُؤْتِيَنِ﴾]، وقد أثبتناها في النص المحقق وأشرنا في الهامش أنها من زياداتنا على الأصل.

وإليكم الملاحظات على الكتاب حسب ورودها فيه:

ص19 سطر12: «عبد الرحمن بن أبي الزياد». صوابه: «عبد الرحمن بن أبي الزناد».

ص40 سطر11: «حدثني العباس أحمد بن محمد القاضي الكرجي بمكة - حرسها الله - في داره بحذاء المروة في عشر ذي الحجة من سنة 395هـ عن أبي بكر أحمد بن كامل القاضي عن أبي عبد الله عن أنس بن مالك». استغربت علو هذا السند، فوجدت أن المحقق أسقط رجلا من الإسناد، وصوابه: «حدثني العباس أحمد بن محمد القاضي الكرجي بمكة - حرسها الله - في داره بحذاء المروة في عشر ذي الحجة من سنة 395هـ عن أبي بكر أحمد بن كامل القاضي عن أبي عبد الله أحمد بن محمد بن غالب بن مرداس الزاهد **عن دينار بن عبد الله** عن أنس بن مالك».

ص44 سطر2: «الإدغام الكبير لابن شريح.. انفرد بذكره ابن خير». لم ينفرد بذكره ابن خير، بل ذكره أيضا المنتوري في الفهرست ص89 رقم51.

ص44 سطر6: «واختلاف المكي والمدني في **آيَة**». صوابه: «واختلاف المكي والمدني في **آيِهِ**» بالجمع وليس بالإفراد.

ص44 سطر12: «فهرست ابن شريح .. انفرد بذكره ابن خير». لم ينفرد بذكره ابن خير، بل ذكره أيضا المنتوري في الفهرست ص207 رقم261.

ص45 سطر3: «كتاب الاختلاف بين يعقوب بن إسحاق الحضرمي» ... ذكر المحقق هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن شريح برقم 10 وهو نفسه المذكور في رقم 6 فينبغي أن يقتصر على موضع واحد منهما.

ص46 سطر8: «كتاب رواية **ابن** موسى عيسى بن سليمان **الشيرازي** عن الكسائي». صوابه: «كتاب رواية **أبي** موسى عيسى بن سليمان **الشيزري** عن الكسائي» باستبدال «ابن» بـ«أبي» وباستبدال «الشيرازي» بـ«الشيزري».

ص46 سطر10: «رواية أبي عبد الرحمن قتيبة بن **مهدان** عن الكسائي». صوابه: «رواية أبي عبد الرحمن قتيبة بن **مهران** عن الكسائي».

ص46 سطر13: «قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع **عن نافع**». صوابه: «قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع **رواية نافع عنه**».

ص49 سطر12: «الإمام المنتوري في شرحه على الدرر اللوامع حيث قال في موضع من المواضع: قال ابن شريح في المفردات: .. في كل موضع ابتداء كان أول سورة أو لم يكن». كلمة «ابتداء» غير موجودة في شرح الدرر للمنتوري، ورجعت إلى نسخة خطية للكتاب فلم أجدها فيه كذلك.

ص51 الفقرة الأخيرة: قال المحقق حازم: «ويلاحظ أن ابن شريح – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش – كما هي عادة المغاربة – لم ينص فيها على موضوع الكتاب، أو إن شئت قل على اسم الكتاب، ثم نص عليه حين بدأ رواية قالون، ويبدو أنه قد نسي أو تعجل، فاستدرك الأمر حين تذكر، فقال: سألتني – وفقك الله – أن أجرد لك الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع، فأجبتك لذلك، ابتغاء ثواب الله العظيم».

كذا قال – وفقه الله–! والمحقق قد اختلط عليه موضوع الكتاب، فجعل اسم الكتاب كاملا بروايتيه هو: «الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع»، مع أن الكتاب هو عبارة عن كتابين؛ الأول في رواية ورش، والثاني في رواية قالون، كما أنه جعل للكتاب اسما ثانيا حيث قال: «المسمى اختصارا مفردة نافع»، مع أنه يميل إلى أن كتاب المفردة هو كتاب غير هذا الكتاب، فجاء كلامه مضطربا متناقضا من جهات شتى؛ فقال وفقه الله: «ويلاحظ أن ابن شريح – رَحِمَهُ ٱللَّهُ – عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش – كما هي عادة المغاربة – لم ينص فيها على موضوع الكتاب، أو إن شئت قل على اسم الكتاب».

وابن شريح يقول في الكتاب الأول، رواية ورش: «اعلم أني ذكرت ما قرأ به ورش فقط، ولا أذكر ما قرأ به قالون؛ إذ لا بد من تصنيف روايته بعد هذا ...».

فالمصنف قد نص صراحة أن مؤلَّفه هذا هو في رواية ورش وحدها، وبين أنه يذكر ما قرأ به ورش وحده دون ما قرأ به قالون، وذكر أنه سيفرد رواية قالون بعدُ، والمحقق يقول: «ويلاحظ أن ابن شريح - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - عندما بدأ كتابه بذكر رواية ورش لم ينص فيها على موضوع الكتاب».

بل نسب المؤلفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى العجلة والنسيان، وأنه لما أفاق استدرك الأمر وقال: «سألتني - وفقك الله - أن أجرد لك الاختلاف بين قالون وورش في روايتهما عن نافع، فأجبتك لذلك، ابتغاء ثواب الله العظيم».

فلا أدري من أين جاءه هذا الفهم، مع وضوح احتواء الكتاب على رسالتين، كل واحدة مقدَّمة بخطبة للكتاب، وإحداهما مكمِّلة للأخرى في المقرإ النافعي.

ص52 سطر5: «فاسم الكتاب ثابت ومنصوص عليه من قبل المؤلف». موضوع الكتاب منصوص عليه، أما اسم الكتاب فلم ينص المؤلف عليه صراحة.

ص58 سطر15: «أهمل المؤلف ذكرَ بعضِ الأبواب، ففي رواية ورش أهمل ذكر .. جزءا من باب الإمالة. وفي رواية قالون أهمل ذكر: باب نون الساكنة والتنوين، وباب الوقف على أواخر الكلم».

لم يهمل المؤلف شيئا مما ذكره المحقق، وإنما مذهب ابن شريح الفتح في ذوات الياءات، فلذلك لم يذكرها - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -، أما بالنسبة لأحكام النون الساكنة والتنوين، وباب الوقف على أواخر الكلم، فلو تمعن المحقق في كلام المصنف لأدرك أنه يذكر المختلف فيه دون المتفق عليه بين قالون وورش، ومعلوم أنه لا خلاف بين الراويين في أحكام النون الساكنة والتنوين، وفي الوقف على أواخر الكلم، فلذلك لم يذكرهما المؤلف - رَحِمَهُ ٱللَّهُ -.

ص59 سطر1: «في باب «الحروف التي قل دورها» الذي اختص به قالون، ذكر المؤلف حكم هاء (هو وهي)، ويلاحظ أنها ليست مما قل دورها كما ذهب المؤلف، بل مما كثر دورها في القرآن».

المحقق لا يدري مصطلحاتِ القراء ولا تبويباتِهم، فالمقصود بما قلَّ دوره في القرآن: فرش الحروف الذي يقابله قسم الأصول أو ما كثر دوره في القرآن، قال الداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في جامع البيان 1/ 460: «فأول ما أقدّم من اختلافهم فيها مذاهبهم في الأصول التي تطّرد ويكثر دورها ويجري القياس فيها، وأرتّب لذلك أبوابا وأجعله فصولا، **ثم أتبعه بذكر الحروف التي يقلّ دورها**، ولا يجري قياس عليها سورة سورة إلى آخر القرآن - إن شاء الله -»، وقال أبو شامة في إبراز المعاني ص319: «القراء

يسمون ما قلَّ دوره من الحروف فرشا». وقال مكي في التبصرة ص417: «ذكر اختلافهم فيما قل دوره من الحروف». وكذا قال في الكشف 1/ 224، وهي عبارة طائفة من المصنفين.

ثم قال: «وكان الأفضل وضعها في باب مستقل»، وأقول: ومن وضعها في باب مستقل حتى تُلزم المصنف بإفرادها بباب مستقل.

ص61 سطر1: «في مكتبة جامعة برنستون البريطانية». جامعة برنستون تقع في أمريكا وليس في بريطانيا.

ص81 سطر5: «وثراء نعمائه». صوابه: «وترادف نعمائه».

ص81 سطر 9: «أني ذكرت». في المخطوط: «أني **ما** ذكرت». بزيادة «ما»، ولم ينبه المحقق على تصرفه في الهامش.

ص84 سطر1: «وقرأ هؤلاء على أبي هريرة **وابن عياش**، وقرأ أبو هريرة **وابن عياش** على أبيّ بن كعب». ذكر المحقق «ابن عياش» بدل «ابن عباس» فاعتقدت أولا أن هذا خطأ مطبعي، لكن عندما رأيته ترجم لعبد الله بن عياش في الهامش أيقنت أن المحقق وهِم في ذلك، والغريب في الأمر أن الاسم على الصواب في المخطوط، فلا أدري من أين جاءه هذا الوهم.

ص85 سطر3: «وأنا **أستجيز** القارئ في الفصل وتركه». صوابه: «وأنا **مخير** القارئ في الفصل وتركه».

وقال في ص85 هامش (2): «وهناك وجه آخر صحيح من هذا الطريق .. وهو السكت».

المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر ترك الفصل بالبسملة، ولم يحدد هذا الترك أهو بالوصل أم بالسكت، فإلزام المصنف بأنه يقول بالوصل دون السكت يحتاج إلى دليل، نعم، ذكر الإمام في الكافي (ص202) أن البغداديين يأخذون بالسكت لأبي عمرو، لكن لم يبين مذهب الآخرين، فيبقى الأمر محتملا.

ص85 السطر الأخير: «في كل موضع **ابتداء**». صوابه: «في كل موضع **ابتدأه**».

ص86 سطر7: «وذلك **إن** كانت الهمزة أول كلمة». صوابه: «وذلك **إذا** كانت الهمزة أول كلمة».

ص87 سطر3: «و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿بَآءُو﴾». أسقط المحقق مثالا: « و﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ و﴿جَآءُو﴾ و﴿بَآءُو﴾».

ص90 سطر1: «**وهو يمد** ألف الوصل متى ابتدأ بها». صوابه: «**وتفرد بمد** ألف الوصل متى ابتدأ بها».

ص90 سطر3: «وكانت بعدهما همزة نحو ﴿شَىْءٍ﴾». أسقط المحقق «في كلمة» وهو قيد ضروري يخرج ما انفصل في كلمتين، والصواب: «وكانت بعدهما همزة **في كلمة** نحو ﴿شَىْءٍ﴾».

ص90 هامش (3): قال المحقق: «وهو ما يعرف بمد اللين، واختار ابن شريح هنا إشباع

المد فيه». قلت: أطلق المد فيحتمل الإشباع، ويحتمل أيضا التوسط.

ص91 هامش (3): «قال ابن الجزري: القصر في عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله **إلا عند من يرى مد حرف اللين قبل الهمز**؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز».

والعبارة هكذا خلاف المراد، وصوابها: «القصر في عين عن ورش من طريق الأزرق مما انفرد به ابن شريح، وهو مما ينافي أصوله **إلا عند من لا يرى مد حرف اللين قبل الهمز**؛ لأن سبب السكون أقوى من سبب الهمز».

وفي هذا الهامش أيضا تكررت هذه العبارة: «ففي كلتيهما ساكنان اجتمعا. انظر الوافي ص85 الكشف 1/ 147».

ص96 هامش (5): ﴿شَآءَ ۝22 انشَرَهُۥ﴾. علامة انتهاء الآية ليس هذا موضعها، والصواب: ﴿شَآءَ انشَرَهُۥ ۝22﴾.

وفي الهامش نفسه في الصفحة 97 قال: «وله أيضا تسهيلها بين بين سواء وقع بعدها متحرك أو ساكن، وهو الوجه الآخر المذكور في الكافي». قلت: ذكره هنا أيضا حيث قال: «وقد قرأت له بتسهيل الثانية بين بين في ذلك كله» أي في المتفقتين بالفتح والكسر والضم. والملاحظة نفسها بالنسبة للهامش (1) صفحة 97.

الهامش (3) في ص97 حقه أن يكون مكان هامش (1) ص98، وبالنسبة للهامش (3) ص97 فقد قال المحقق: «أي بتحقيق ما سهل ورد ما حذف» قاله تعليقا على قول المصنف: «فإن وقفت على الكلمة الأولى ابتدأت بتحقيق همزة الكلمة الثانية». والكلام هنا عن ورش فليس لديه حذف أو إسقاط، فينبغي أن تكون العبارة هكذا: «بتحقيق ما سهل أو أبدل».

ص99 سطر3: «اعلم أن ورشا كان ينقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها، إذا لم يكن حرف مد ولين، وإلى التنوين **فيحركها** بحركتها». صوابه: «اعلم أن ورشا كان ينقل حركة الهمزة إلى الحرف الساكن قبلها، إذا لم يكن حرف مد ولين، وإلى التنوين **فيحركهما** بحركتها» بضمير التثنية «هما» أي: «الساكن والتنوين».

ص99 سطر4: ﴿وَلَٰكِنَ اَعْبُدْ﴾. صوابه: ﴿وَلَٰكِنَ اَعْبُدْ اَللَّهَ﴾.

ص99 السطر الأخير: «ونقل أيضا إلى الياء والواو إذا انفتح ما **قبلها**». صوابه: «ونقل أيضا إلى الياء والواو إذا انفتح ما **قبلهما**».

ص102 سطر2: «اعلم أن ورشا **قام** بتفخيم اللام». صوابه: «اعلم أن ورشا **قرأ** بتفخيم اللام».

ص103 هامش(3): «وفي الكافي 1/ 288: واختلف عنه في اللام المشددة بعد الصاد، وإذا

حال بين اللام والصاد ألف أو لام». كذا نقل من الكافي، ولا توجد في القرآن لام بين صاد ولام. وزيادة اللام هي في بعض نسخ الكافي دون الأخرى كما ذكر محقق الكافي، فالأولى الاستغناء عن هذه الزيادة.

ص104 سطر6: «فإن سكنت الظاء والضاد فخم اللام نحو ﴿أَظْلَمَ﴾ و﴿أَضْلَلْتُمْ﴾ - أعني اللام الأولى - وقد قرأت بالترقيق فيهما». وقال في هامش (2): «وقوله: وقد قرأت بالترقيق فيهما خلاف لما في الكافي 1/ 290 حيث ذكر الترقيق مع الضاد فقط، فقال: وقد قرأت اللام بعد الضاد بين اللفظين على كل حال».

قلت: ليس هذا خلافا لما ذكر في الكافي، فالضمير في قوله: «وقد قرأت بالترقيق فيهما» يرجع إلى لامي ﴿أَضْلَلْتُمْ﴾، حيث ذكر أولا أنه قرأ بالتفخيم في اللام الأولى، ثم ذكر ثانيا أنه قرأ بالترقيق فيهما؛ أي: في اللام الأولى والثانية، وبذلك تستقيم العبارة، ولا تُعارِضُ ما في كتاب الكافي.

ص105 سطر5: ﴿يُّوصَلَ﴾. صوابه: ﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾.

ص106 سطر1: «واعلم أن ما خرج [عن] هذه الأصول فلامه رقيقة». أسقط المحقق كلمة «المذكورة» والصواب: «واعلم أن ما خرج [عن] هذه الأصول **المذكورة** فلامه رقيقة».

ص107 هامش (3): «مطر من». هذا مثال للتحريف الذي وقع في الآيات، وصواب الآية: ﴿مِّن مَّطَرٍ﴾.

ص108 سطر6: ﴿وَاذْكُرِ إِسْمَ رَبِّكَ﴾. صوابه: ﴿وَاذْكُرِ إِسْمَ﴾.

ص109 سطر5: ﴿لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾. صوابه: ﴿بِمَا لَمْ يَبْصُرُواْ بِهِۦ﴾.

ص109 سطر5: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ﴾. هذا المثال مقحم في هذا الموضع، ينظر ما تقدم في التعليق على التحقيق الأول.

ص109 السطر الأخير: ﴿بِرِبْوَةٍ اَصَابَهَا﴾. صوابه: ﴿بِرِبْوَةٍ﴾.

ص110 سطر4: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم﴾. صوابه: ﴿كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ﴾.

ص111 السطر الأخير: «وشبهه، ذلك واختلف عنه». صواب العبارة: «وشبه ذلك، واختلف عنه».

ص114 سطر1: «وتكون الراء أول كلمة». صواب العبارة بالعطف بـ«أو» بدل الواو كما هو ثابت في المخطوط: «**أو** تكون الراء أول كلمة».

ص114 السطر الأخير. «**وقد قرأت له ذلك بالترقيق**». هذه العبارة زائدة، وهي غير موجودة في المخطوط.

ص115 سطر1: ﴿وَالِاكْرَامِ﴾. وقال في الهامش (1): «في الأصل «إكرام» والمثبت من

الكافي وهو لفظ الذكر الحكيم». والمثبت في الأصل هو: كلمة ﴿إِكْرَاهَ﴾ ويصح التمثيل به، ويستغنى به عن التصرف في النص.

ص115 هامش (2): «مجرى غيره من الحروف **المستقلة**». الصواب: «مجرى غيره من الحروف **المستفلة**».

ص116 سطر1: ﴿وِزْرَكَ ۝2﴾. علامة الآية وضعت قبل كلمة ﴿وِزْرَكَ﴾ وينبغي أن توضع بعدها: ﴿وِزْرَكَ ۝2﴾.

ص116 سطر9: «فإنه **قرأها** بالترقيق». الصواب: «فإنه **قرأه** بالترقيق».

ص116 سطر10: «وقد قرأت له ذلك بالترقيق». أسقط المحقق كلمة «كلَّه»: «وقد قرأت له ذلك **كلَّه** بالترقيق».

ص117 سطر1: ﴿مَّرْفَقاً ۝16﴾. علامة الآية وضعت قبل كلمة ﴿مَّرْفَقاً﴾ وينبغي أن تكون بعدها: ﴿مَّرْفَقاً ۝16﴾.

ص117 السطر الأخير: «حرف استعلاء [غير مخفوض]». الأولى أن تثبت الزيادة في الهامش؛ لأن العبارة مستقيمة دونها.

ص118 سطر7: «و﴿إِرِ ارْتَبْتُمْ﴾». الصواب: و﴿ارْتَبْتُمْ﴾.

ص119 سطر6: «و﴿إِذْ رِءَا﴾ و﴿أَرِيكُم﴾». صواب العبارة: «و﴿أَدْرِيكَ﴾ و﴿أَدْرِيكُم﴾». أمَّا ما أثبته المحقق فهو صنف آخر من الكلمات الممالات، وسيذكره المؤلف بعدُ في موضعه.

ص123 هامش (3): قال المحقق – وفقه الله – تعليقا على قول المؤلف «ورءوس الآي من طه والنجم وشبههما بين اللفظين»: «ظاهر كلامه هنا أنه لا يفرق بين ما كان أصله يائيا، نحو: ﴿ٱلْهُدَىٰ﴾ و﴿ٱلْهَوَىٰ﴾، وما كان أصله واويا نحو: ﴿ٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلْفَوَىٰ﴾، لكنه في الكافي 1/ 274 فرق بينهما». والغريب في الأمر أن المحقق جعل من اختيارات المؤلف في هذا الكتاب أنه يفرق بين ما كان أصله يائيا وما كان أصله واويا، وهو إنما نسبه لكتاب الكافي، والسبب في ذلك هو أنه نقل اختيارات المؤلف من مقدمة كتابنا، ولم يتنبه إلى ما قاله في هوامش كتابه، فتناقض كلامه، والحق أن المؤلف يفرق بين ما كان أصله يائيا وما كان أصله واويا في هذا الكتاب أيضا، حيث قال المؤلف في موضع آخر ص103 من طبعته: «وأما ﴿صَلَّىٰ﴾ إذا كان رأس آية فإنه بالترقيق؛ **لأنه يقرأ ما كان من ذوات الياء رأس آية بين اللفظين**».

ص124 هامش (1) قال المحقق عند قول المؤلف «وقد قرأت رؤوس الآي كلها بالفتح أيضا»: «وهذا مما انفرد به ابن الفحام». قلت: ذِكرُ ابنِ شريح له أيضا يخرجه من الانفراد، وهو مذهب ابن عبد الملك أيضا كما في شرح درر ابن بري للمنتوري 2/ 469-470.

ص125 سطر5: «واختار الحذاق من أهل القراءات الوقف بالروم والإشمام». أسقط المحقق كلمتين من العبارة: «واختار الحذاق

من أهل القراءات الوقف **لجميع القراء** بالروم والإشمام».

ص127 سطر2: «الرسول وعصوا». هذا مثال آخر للتحريف الذي وقع في الآيات، والصواب: ﴿وَعَصَوْا۟ ٱلرَّسُولَ﴾.

ص127 سطر6: «ولا تبال انفتح ما قبل الياء أو انكسر، وانفتح ما قبل الواو أو انضم». صواب بالعطف بـ«أو» بدل الواو: «ولا تبال انفتح ما قبل الياء أو انكسر، **أو** انفتح ما قبل الواو أو انضم».

ص128 السطر الأخير: «نعمره ومن». الصواب: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ﴾.

ص128 السطر الأخير: «فحرفان منهما». رسم الكلمة في المخطوط قريب من لفظ «منهما» لكن الضمير يرجع إلى الحروف الستة «يرملون»، فصواب العبارة: «فحرفان **منها**».

ص129 سطر1: «والأربعة الباقية وهي مجموعة في هجاء (يومن) يدغمان فيهما بغنة». وقال في الهامش: «في المطبوع: «فيها» – يقصد طبعتنا –، والمثبت هو الذي في الأصل، وهو الصواب؛ لأن ضمير (هما) يعود على النون والتنوين، والله أعلم». وأقول: إذا كان ضمير (هما) يعود على النون والتنوين، فعلى أي شيء يعود ضمير (يدغمان)؟! فصواب العبارة كما أثبتنا؛ ومعنى العبارة: يدغمان، أي: النون الساكنة والتنوين، «فيها» أي في الحروف الأربعة الباقية، وهي حروف «يومن».

ص129 سطر5: «﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ و﴿مَنْ بَخِلَ﴾». أسقط المحقق مثالا لقلب التنوين ميما عند الباء، والصواب: «﴿صُمٌّۢ بُكْمٌ﴾ و**﴿ٱلِيمٌۢ بِمَا﴾** و﴿مَنْ بَخِلَ﴾».

ص130 سطر8: «﴿فَدْ جَعَلَ﴾ و﴿لَفَدْ زَيَّنَّا﴾». أسقط المحقق مثالَ إدغام دال «قد» في الذال، والصواب: «﴿فَدْ جَعَلَ﴾ و**﴿لَفَدْ ذَرَأْنَا﴾** و﴿لَفَدْ زَيَّنَّا﴾».

ص130 سطر9: ﴿فَدْ سَمِعَ﴾. الصواب: ﴿فَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾.

ص130 سطر9: «شغفها قد». الصواب: ﴿فَدْ شَغَفَهَا﴾.

ص131 سطر5: «صدورهم حصرت». الصواب: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾.

ص132 سطر4: ﴿بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ﴾. الصواب: ﴿بَلْ طَبَعَ﴾.

ص132 سطر5: «زين بل». الصواب: ﴿بَلْ زُيِّنَ﴾.

ص133 سطر8: « وو﴿أَخَذتُّمْ﴾ ﴿لَتَّخَذتَّ﴾». الصواب كما في المخطوط: «و﴿أَخَذتُّمْ﴾ و﴿لَتَّخَذتَّ﴾».

ص137 سطر7: «وفي الصافات»: الصواب: «وفي والصافات».

ص147 سطر6: «و﴿ٱوفِ﴾ ﴿إِيتَآءِ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾». أسقط الواو قبل كلمة ﴿إِيتَآءِ﴾ مع أنه يضيف مثل هذه الواوات وإن لم تكن ثابتة في المخطوط، فهذه أولى لوجودها فيه. والصواب: «و﴿ٱوفِ﴾ و﴿إِيتَآءِ﴾ و﴿إِسْرَآءِيلَ﴾».

ص150 سطر3: « و﴿يُؤَاخِذُ﴾ **ونحوه** و﴿يُّؤَخِّرَ﴾ **حيث وقع وشبه ذلك**». وقال في الهامش (2): «حيث وقع» زيادة من ف». وقال في هامش (3): «وشبه ذلك» سقط من ف، فأثبت ما في النسختين، وكان عليه أن يقتصر على إحدى العبارتين.

ص151 سطر8: «مما لا أصل له في **الهمزة**»: الصواب: «مما لا أصل له في **الهمز**».

ص151 سطر9: «واتفقا على ترك **همزة** ﴿مُّوصَدَةٌ﴾». الصواب: «واتفقا على ترك **همز** ﴿مُّوصَدَةٌ﴾».

ص153 سطر6: «وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة من كلمة». وقال في هامش (5): كذا في الأصل و«ف»، وقد ذكر المؤلف حكم المفتوحة، لذا فهو تكرار، كما أن الأمثلة التالية للحكم لا تشتمل على مواضع للهمزة المفتوحة». وهذا الذي ذكر إنما هو تقليد منه لنا حيث قلنا ص142 هامش (4): «كذا في الأصل ولا وجه لذكرها هنا؛ لأنه تقدم الكلام عنها في صدر الباب».

والمؤلف قد ذكر في صدر الكتاب حكم الهمزتين المتفقتين بالفتح من كلمة في أول الباب، فاعتقدنا أن العبارة فيها تكرار، وما قلناه خطأ، ويؤكده اتفاق النسختين على العبارة، كما أنّ مثل هذه العبارة استعملها مكي بن أبي طالب القيسي في كتاب التبيان كما هو ثابت في إحدى النسخ الخطية للكتاب، وتوجيه العبارة هو: وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة والمضمومة والمكسورة من كلمة، أي: وكذا وافقه في الهمزة المفتوحة مع الهمزة المضمومة والهمزة المكسورة من كلمة؛ فيكون المقصود بالهمزة المفتوحة الهمزة الأولى، ويكون المقصود بالهمزة الثانية الهمزة المضمومة أو الهمزة المكسورة، وبذلك تكون العبارة مستقيمة، ويكون كلا التعليقين خطأ.

ص153 سطر8: «وفي ﴿أَيذَا﴾». وقال في الهامش (6): «في المطبوع: ﴿أَيِنَّا﴾، والمثبت هو الذي في الأصل، وكذلك «ف». وبالرجوع إلى الأصل تبين لي أن «﴿أَيِنَّا﴾» هي الثابتة فيه خلافا لما ذكر المحقق.

ص153 سطر9: «غير أنه أدخل في جميع ما ذكرت أنه وافق ورشا في التحقيق والتسهيل بين المحققة والمسهلة ألف ومدّها». وقال في الهامش (8): «مدا طبيعيا بمقدار ألف، أي حركتين». كذا قال! ومقصود المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بـ: «مدّها»، أي مدا مزيديا، قال ابن الجزري في النشر 1/ 352-353: «واختلف في نحو: ﴿ءَأَنتُم﴾ ، و﴿أَيِنَّا﴾، و﴿أَءُنزِلَ﴾ في مذهب من أدخل بين الهمزتين ألفا من حيث إن الألف فيها مقحمة جيء بها للفصل بين

الهمزتين لثقل اجتماعهما، فذهب بعضهم إلى الاعتداد بها؛ لقوة سببية الهمز، ووقوعه بعد حرف المد من كلمة، فصار من باب المتصل، وإن كانت عارضة كما اعتد بها من أبدل ومد لسببية السكون وهذا مذهب جماعة، **منهم أبو عبد الله بن شريح، نصَّ عليه في «الكافي» فقال في باب المد: فإن قيل: إن هشاما إذا استفهم وأدخل بين الهمزتين ألفا يمد الألف التي قبل الهمزة، قيل: إنما يمد من أجل الهمزة الثانية، فهو كـ﴿خَآئِفِينَ﴾ ونحوه، وقال في باب الهمزتين من كلمة: إن قالون وأبا عمرو وهشاما يدخلون بينهما ألفا فيمدون**، وهو ظاهر كلام «التيسير» في مسألة ﴿هَـٰٓأَنتُمْ﴾ حيث قال: ومن جعلها - يعني الهاء - مبدلة وكان ممن يفصل بالألف زاد في التمكين سواء حقق الهمزة أو لينها، وصرح بذلك في «جامع البيان» كما سيأتي مبينا عند ذكرها في باب الهمزة المفردة - إن شاء الله - وقال الأستاذ المحقق أبو محمد عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد المالقي في شرح «التيسير» من باب الهمزتين من كلمة، عند قوله: وقالون وهشام وأبو عمرو يدخلونها - أي الألف - قال: فعلى هذا يلزم المد بين المحققة والملينة، إلا أن مد هشام أطول، ومد السوسي أقصر، ومد قالون والدوري أوسط، وكله من قبيل المد المتصل. قلت: إنما جعل مد السوسي أقصر؛ لأنه يذهب إلى ظاهر كلام «التيسير» من جعل مراتب المتصل خمسة، والدنيا منها لمن قصر المنفصل كما قدمنا، **وبزيادة المد قرأت من طريق «الكافي» في ذلك كله**، والله تعالى أعلم». فبهذا يتبين أن المحقق قد أخطأ في تفسير كلام ابن شريح بأن المقصود بكلمة «مدها»: المد الطبيعي.

ص154 سطر1: ﴿أَ ۥشْهِدُوا﴾. الأحسن أن تضبط هذه الكلمة وفق مذهب المؤلف بدون إدخال: ﴿أَ ۥشْهِدُوا﴾.

ص156 سطر1: «**بجعل** الأولى». الصواب: «**يجعل** الأولى» بالياء التحتية المثناة كما هو ثابت في المخطوط.

ص156 سطر4: «فأما الوقف». أسقط المحقق كلمة «في»: «فأما في الوقف».

ص157 سطر4: ﴿وَلَداً ﴿78﴾ أَطَّلَعَ﴾. الصواب: ﴿وَلَداً ﴿78﴾ أَطَّلَعَ ٱلْغَيْبَ﴾.

ص157 سطر5: «﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾». أسقط المحقق واو العطف: «و﴿إِذْ أَدْبَرَ﴾».

ص159 سطر4: ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾. ضبط المحقق كلمة ﴿ٱلتَّوْرَىٰةَ﴾ بالفتح خلافا لمذهب المؤلف.

ص160 سطر7: «فيقف على المتوسطة بالتفخيم كما وأما المرفوعة». أسقط المحقق كلمة «يصل»: «فيقف على المتوسطة بالتفخيم كما **يصل**، وأما المرفوعة».

ص162 سطر5: «﴿فَفَدْ ظَلَمَ﴾ و﴿فَفَد ضَّلَّ﴾». ضبط المحقق ﴿فَفَدْ ظَلَمَ﴾ بالإظهار، وضبط ﴿فَفَد ضَّلَّ﴾ بالإدغام مع أن لهما نفسَ الحكم، والصواب أنْ يوحَّد ضبطهما؛ إما بالإدغام أو بالإظهار.

ص164 هامش (6): «هي فنعما». الصواب: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾.

ص165 سطر1: [وكذلك]. الزائد هو «كذلك» دون الواو: و[كذلك].

ص165 سطر5: «﴿نُؤْتِهِ [مِنْهَا]﴾ بآل عمران». وقال في هامش (6) «[مِنْهَا]: زيادة من «ف»». وبعد الاطلاع على صورة المخطوط التي أثبتها المحقق في الكتاب «ص76» يتبين أن هذه الكلمة غير موجودة في المخطوطتين، فلا معنى لتعليقه ذلك. وقال في هامش (7): «في «ف»: في آل عمران». والمثبت في نسخة الأصل: «في آل عمران» كذلك، فلا معنى لهذا التعليق أيضا.

ص165 هامش (3): «أي تشديد ميم ﴿نِعِمَّا﴾ و﴿تَخِصِّمُونَ﴾، وتشديد دال ﴿تَعْدُّواْ﴾ و ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾». كذا قال! وصواب العبارة: «أي تشديد ميم نعما، **وتشديد صاد** ﴿تَخِصِّمُونَ﴾، وتشديد دال ﴿تَعْدُّواْ﴾ و﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ﴾».

ص166 سطر2: «بقصر الهاء فيهن من غير بلوغ ياء». وقال في الهامش (2): «في الأصل: [بكسر] وما بين المعكوفتين مثبت من «ف» وهو أدق في التعبير». ولم يجعل المحقق ما في «ف» بين معكوفتين، بل جعلهما حول عبارة الأصل [بكسر] وأثبته في الهامش. والأدق في التعبير هو ما أثبته في الهامش، وهي عبارة مشهورة ومتداولة بين المتقدمين من المصنفين في القراءات في كتبهم، ومعناها: كسر الهاء كسرة غير مشبعة، ويؤكده أيضا عبارة بعضهم بـ: «بكسر الهاء كسرة لا يبلغ بها الياء».

ص166 السطر الأخير: «﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ بالهمز»، وقال في هامش (11): «في الكافي وجهان: الإبدال ياء والهمز». قلت: ليس في نسخ الكافي إلا الهمز، والإبدال هو مثبت من نسخة واحدة - حسب محقق الكافي - وهو منسوب للحلواني وحده، وهو غير طريق المصنف في كتاب المفردة حيث اعتمد فيها طريق أبي نشيط، ولا هو من طرق كتاب الكافي أيضا.

ص167 السطر الأخير: «بسكون الواو في **الصافات**». الصواب: «بسكون الواو في **والصافات**».

ص167 سطر1: «وقرأ ﴿لِئَلَاَّ﴾ بالهمز حيث وقع». وقال في هامش (1): «وذكر هذا الموضع في «ف» في غير مكانه؛ حيث ذكر بعد لفظ ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾». ولا أدري بأي اعتبار رأى المحقق أن هذا ليس موضعه، فإن كان باعتبار ترتيب المصحف - كما هو الغالب عند جل

المصنفين - فذلك هو موضعه اللائق به؛ بل الأولى أن يكون قبل لفظة ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾؛ لأن أول ورود له فهو في سورة البقرة قبل كلمة ﴿ٱلْبِيُوتَ﴾.

ص170 سطر7: «﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِۦٓ﴾ ﴿ٱلْمُهْتَدِۦ﴾». أسقط المحقق واو العطف بين المثالين: «﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِۦٓ﴾ و﴿ٱلْمُهْتَدِۦ﴾».

هذا ما بدا لي من ملاحظات على هذين التحقيقين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، والحمد لله رب العالمين.